

تونس في 2008...2023

V/Réf :
N/Réf : 284

من المدير العام للديوان الوطني للمناجم

إلى

السيد رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

الموضوع : حول تقرير النفاذ إلى المعلومة لسنة 2022 .
المرجع : القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق
بالحق في النفاذ إلى المعلومة .
المصاحيب : - تقرير النفاذ إلى المعلومة لسنة 2022 .
- معطيات إحصائية حول مطالب النفاذ إلى المعلومة لسنة 2022 .

تحية طيبة وبعد،

تطبيقا للفصل عدد 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016
والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، يشرفني موافاتكم بالتقرير السنوي للنفاذ إلى المعلومة
بعنوان سنة 2022 الخاص بالديوان الوطني للمناجم وتجدون طي هذه المراسلة نسخة من
التقرير السنوي المذكور مع جداول للمعطيات الإحصائية حول مطالب النفاذ إلى المعلومة ذات
العلاقة.

وإذ تبقى مصالحننا على نمتكم للمزيد من التوضيحات.
تقبلوا، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

المدير العام
محمد بن سالم

بن سالم



جدول متابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة 2022

العدد الرتبي	المرجع BOC	الاسم واللقب	العنوان	الهاتف	المعلومة المطلوبة	الرد على المطلب	التاريخ	تاريخ التظلم	الرد على مطلب التظلم	الملاحظات
01	مطلب كتابي بتاريخ 28 افريل 2022	سامي بن بركة تقني سامي بالديوان الوطني للمناجم	الديوان الوطني للمناجم		الاطلاع على بطاقة نتائج المناظرة الداخلية بالملفات والاختبارات المفتوحة لترقية تقنيين واداريين سامين الى الخطة الموالية	نعم	2022/4/29	-	-	
02	مطلب كتابي بتاريخ 04 ماي 2022	كمال المعلاوي مهندس رئيس بالديوان الوطني للمناجم	الديوان الوطني للمناجم		الاطلاع على بطاقة نتائج المناظرة الداخلية بالملفات والاختبارات المفتوحة للترقية من خطة مهندس رئيس الى خطة مهندس عام	نعم	2022/5/10	-	-	
03	مطلب عن طريق مكتب الضبط المركزي عدد 1355 بتاريخ 15 جويلية 2022 - مطلب عن طريق البريد الالكتروني بتاريخ 21 جويلية 2022	أحمد الورفلي المحامي في حق منوبة الجيلاني الجويلي	إقامة قولدن تاورز(قبالة مصحة باستور) برج "أ" الطابق الخامس، مكتب عدد 5 ، شارع الطاهر غرسة، المركز العمراني الشمالي، 1082 تونس. secretariat@ouerfelli.tn	70 033 064	نسخ من الدراسات التي أنجزها الديوان الوطني للمناجم بسبحة تادر (ان وجدت).	نعم - عدم توفر الدراسة المطلوبة.	2022/7/21	-	-	
04	مطلب عن طريق البريد الالكتروني بتاريخ 10 أوت 2022	منجي حرشاني	مقالات حرشاني للهيكل المعدني والانشاءات الحديدية، 11، نهج الحدادين الحي الصناعي- قفصة	76 227 105 50 266 800	خارطة تبين أماكن تواجد مادتي الكوبالت (Cobalt) والليتيوم بالبلاد التونسية.	نعم - عدم توفر الخارطة المطلوبة.	2022/9/7	-	-	



الإدارة العامة

خلية النفاذ إلى المعلومة

الموضوع : تقرير نشاط سنة 2022 حول النفاذ إلى المعلومة.

المرجع : الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

المصاحب : جدول تلخيصي لمطالب النفاذ إلى المعلومة التي وردت علينا خلال سنة 2022 ومآلها.

1- مقدمة :

تطبيقا للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، واصل الديوان الوطني للمناجم تفعيل مقتضيات القانون الأساسي المذكور وذلك تكريسا للحق في النفاذ إلى المعلومة من خلال عديد الإنجازات يمكن تبويبها إلى المحاور التالية:

- متابعة النشر التلقائي للمعلومة بموقع واب الديوان،
- إصدار خطة عمل الديوان في هذا المجال ورفعها إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة،
- إصدار مذكرات عمل لتحسيس أعوان الديوان الوطني للمناجم بأهمية هذا الموضوع ونذكر على سبيل المثال، المذكرة عدد 1916 بتاريخ 10 ديسمبر 2019 المتعلقة بتسهيل عمل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بتوفير كل المعلومات المطلوبة في الأجال المضبوطة وبالصورة المطلوبة،
- العمل على برمجة دورات تكوينية لمزيد التعريف بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

2- ملخص لخطة عمل الديوان في مجال النفاذ إلى المعلومة:

قام الديوان الوطني للمناجم بإنجاز خطة عمله في مجال النفاذ إلى المعلومة ومن أهم المحاور التي وردت بها:

- إعداد إجراءات داخلية لدراسة مطالب النفاذ إلى المعلومة (طريقة تلقي المطالب-معالجتها-الرد عليها ..)

تم إعداد إجراءات داخلية لدراسة مطالب النفاذ إلى المعلومة وتحديد مساراتها وتمت قراءة ودراسة المشروع الذي يبين ويحدد مسارات تلقي مطالب النفاذ إلى المعلومة وكيفية الردّ عليها مع العمل على احترام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة خاصة فيما يتعلق بالأجال كما تم إبداء عديد الملاحظات في شأنه وأخذها بعين الاعتبار في النسخة المقدّمة.

ثم عرض الدليل حول مسارات تلقي مطالب النفاذ إلى المعلومة والرد عليها، على أنظار مجلس مؤسسة الديوان الوطني للمناجم خلال جلسته المنعقدة في 01 نوفمبر 2021 (مجلس المؤسسة 2021/03) بهدف وضعه حيز التنفيذ من طرف الديوان.

- إعداد إجراءات وأجال لتطوير وتحسين موقع الواب في ما يتعلق بواجب نشر المعلومة بمبادرة من الهيكل.

يمتلك الديوان موقع واب ويقوم بتحسينه كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

- تحديد الإشكاليات المتعلقة بالنشر التلقائي للمعلومة

قام الديوان بنشر عدة معلومات تلقائيا ويقوم بتحسينها لكن هناك معلومات ذات علاقة بالنشاط الأساسي للديوان على غرار معلومات تتعلق ببيع الخرائط الجيولوجية أو معلومات تمس بالمعطيات الشخصية للأشخاص وبالنسبة لهاته المعطيات، لا يمكن للديوان أن يدلي بها أو ينشرها للعموم على موقع الواب.

- إعداد إجراءات لدراسة مطالب التظلم لدى رئيس الهيكل

أعدّ الديوان نماذج لمطالب النفاذ إلى المعلومة ولمطالب التظلم وقام بنشرها على موقعه الخاص.

- إعداد دليل إجراءات موجه لطالبي المعلومة والإجراءات المتخذة لنشره

تم إعداد دليل إجراءات النفاذ إلى المعلومة ونشره على موقع الواب.

- إعداد مخطط تكويني حول النفاذ إلى المعلومة

§

أعدّ الديوان الوطني للمناجم مخططاً للتكوين وقد تمت في إطاره، برمجة دورة تكوينية لفائدة المكلف بالإنفاذ ونائبه خلال سنة 2022 في إطار المخطط التكويني لسنة 2022 للأسف لم يتم إنجازها بعد.

- تحديد عدد الدورات التكوينية والأطراف المشاركة في مجال حق الإنفاذ إلى المعلومة

في طور الدراسة.

- ضبط قائمة تفصيلية لكل الوثائق الإدارية المتوفرة إلكترونياً والممكن نشرها بمبادرة من الهيكل

تم تكوين لجنة داخلية لجرد وفرز وضبط الوثائق التي سيتم نشرها بمبادرة من الديوان الوطني للمناجم كما تتولى اللجنة تقديم الاستشارة للمكلف بالإنفاذ إلى المعلومة ونائبه بخصوص جميع المسائل المتعلقة بمجال تطبيق القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في الإنفاذ إلى المعلومة، إعداد قائمة للوثائق التي يمكن نشرها على الموقع الخاص بالإنفاذ إلى المعلومة بالديوان، إعداد قائمة للوثائق التي تستثنى من النشر على الموقع الخاص بالإنفاذ إلى المعلومة بالديوان، إبداء الملاحظات والتوصيات حول المسائل المتعلقة بالموقع الخاص بالإنفاذ إلى المعلومة، والمصادقة على كل تحيين قبل إدراجه بالموقع الخاص بالإنفاذ إلى المعلومة. هذا وقد تم تحيينها خلال سنتي 2021 و2022.

3- النشر التلقائي للمعلومة وتحيينها

عملاً بالفصل السادس من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في الإنفاذ إلى المعلومة، تم إحداث موقع وab خاص للإنفاذ إلى المعلومة على مستوى موقع وab الديوان الوطني للمناجم وتم نشر وتحيين جملة من المعلومات على غرار:

- دليل إجراءات الديوان الوطني للمناجم في مجال الإنفاذ إلى المعلومة،
- نماذج لمطالب الإنفاذ إلى المعلومة،
- نماذج لمطالب التظلم،
- سياسات الديوان وبرامجه التي تهم العموم،
- القوانين المحدثة للديوان والمنظمة لأنشطته،

- قائمة مفصلة في الخدمات التي يسديها الديوان للعموم والوثائق الضرورية للحصول عليها والشروط والأجال والإجراءات والأطراف والمراحل المتعلقة بإسداؤها،
- التسعيرة الجديدة للخدمات المسداة من طرف الديوان المحينة خلال سنة 2019 والمصادق عليها من طرف مجلس مؤسسة الديوان (توصية عدد9-2019/3) في جلسته عدد 2019/03 بتاريخ 01 نوفمبر 2019.
- المهام الموكولة إليه وتنظيمه الهيكلي وعنوان مقره الرئيسي ووحدته النموذجية بسيدي رزيق وكيفية الوصول إليها والاتصال بها،
- الميزانية المرصودة له مفصلة،
- قائمة إسمية في المكلفين بالنفاز إلى المعلومة، تتضمن البيانات التي تعرف بهويتها ورتبتها وخطتها الوظيفية، إضافة إلى عناوين بريدهم الإلكتروني المهني،
- تقارير نشاط الديوان لسنتي 2019 و2020،
- جداول تحوصل مآل مطالب النفاذ إلى المعلومة للسنوات 2018، 2019 و2020.
- المخطط التقديري السنوي للصفقات للسنوات 2018، 2019، 2020، و2021.
- معطيات مالية ومحاسبية للديوان الوطني للمناجم للسنوات 2016، 2017 و2018.
- عدد وتركيبية الاعوان حسب السلك وحسب الصنف وحسب الرتبة في أواخر سنتي 2019 و2020.
- ميزانيتي التصرف والتنمية للسنوات 2018، 2019، 2020 و2021.

هذا، وقد قام الديوان الوطني للمناجم خلال سنة 2022 بتحيين موقع واب الديوان الوطني للمناجم (الجزء الخاص بالنفاز إلى المعلومة) والمتعلق بالنشر التلقائي للمعلومة وذلك على غرار:

- نشر ميزانيتي التصرف والتنمية لسنة 2022،
- وضع تقرير مراجع الحسابات حول التدقيق في القوائم المالية للديوان الوطني للمناجم لسنة 2021 على ذمة العموم.
- المخطط التقديري السنوي للصفقات لسنة 2022.
- معطيات مالية ومحاسبية للديوان الوطني للمناجم للسنوات 2019، 2020 و2021.

ش

- عدد وتركيبه الاعوان حسب السلك وحسب الصنف وحسب الرتبة في أواخر سنتي 2021 و2022.

معطيات إحصائية حول عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة خلال سنة 2022 سجل الديوان الوطني للمناجم خلال سنة 2022 ورود عدد 4 مطالب للنفاذ إلى المعلومة وتتعلق بالمواضيع التالية:

- الاطلاع على بطاقة نتائج المناظرة الداخلية بالملفات والاختبارات المفتوحة لترقية تقنيين واداريين سامين الى الخطة الموالية من طرف مهندس،
- الاطلاع على بطاقة نتائج المناظرة الداخلية بالملفات والاختبارات المفتوحة للترقية من خطة مهندس رئيس إلى خطة مهندس عام من طرف مهندس ثان،
- نسخ من الدراسات التي أنجزها الديوان الوطني للمناجم بسبحة "تادر"،
- خارطة تبين أماكن تواجد مادتي الكوبالت (Cobalt) والليثيوم بالبلاد التونسية.

علما وأنه تمت الاستجابة لهذه المطالب في الآجال القانونية وقد وردت عن طريق البريد الالكتروني او عن طريق مكتب الضبط المركزي للديوان الوطني للمناجم وإعادة الإرسال عن طريق البريد الالكتروني لطالبي النفاذ إلى المعلومة. كما صدرت المطالب المذكورة من طرف أشخاص طبيعيين وتم الرد عليها بالموافقة.

الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف

يزخر الديوان الوطني للمناجم بأرشيف هام وقيم حيث يعود تاريخ بعض الوثائق الى أواخر القرن التاسع عشر مما يضيف عليها صبغة تراث وطني. ويتكون هذا الأرشيف أساسا من وثائق وملفات فنية وإدارية لم يتم حصرها وتنظيمها منذ تأسيس الديوان سنة 1962.

ونظرا للقيمة العلمية والصبغة التراثية لهذا الأرشيف واستنادا للقوانين والأوامر والمناشير الصادرة وخاصة منها القانون عدد 95 لسنة 1988 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988 المتعلق بالأرشيف والأمر عدد 1981 لسنة 1988 المؤرخ في 13 ديسمبر 1988 المتعلق بضبط شروط وتراتبية التصرف في الأرشيف الجاري والأرشيف الوسيط وفرز وإتلاف الأرشيف وتحويل الأرشيف والاطلاع على الأرشيف العام، فإن الديوان الوطني للمناجم قرّر بعث مشروع لجرد وتنظيم الأرشيف وفقا للقوانين وللتراتبية الجاري بها العمل.

وفي هذا الإطار، وخلال سنة 2017 تم اعداد كراس شروط قصد حصر وجرد الملفات والوثائق النشطة والغير نشطة وتنظيم الأرشيف عن طريق مكتب دراسات

متخصص في الأرشيف لكن التكلفة الباهظة حالت دون الانطلاق في الإنجاز. وفي جانفي 2019 تم تغيير استراتيجية العمل حيث وقع تجزئة الأشغال والاستعانة بمختصين في الأرشيف بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة علما وأن هذا المشروع يقوم على جرد وحصر جميع الوثائق والملفات الإدارية والفنية المتداولة بالأساس، بالاعتماد على الموارد البشرية واللوجستية المتوفرة بالديوان. على أن يتم إعداد كراس شروط يتعلق بالتصرف في الأرشيف الغير نشط في مرحلة أخرى.

هذا، ونظرا للنقص في الموارد البشرية الذي يعاني منه الديوان، لم يتمكن الديوان من استكمال الإجراءات المذكورة واضطر لتغيير استراتيجية العمل من جديد بهدف إنجاز هذا المشروع على أكمل وجه والالتجاء إلى تكليف مكتب مختص للقيام بدراسة أولية لتوصيف الوضعية الحالية للأرشيف الإداري والفني بالديوان، إعداد مخطط عملي لتنظيم الأرشيف الإداري والفني بالديوان حسب القوانين الجاري بها العمل.

وقد قام المكتب المكلف بإعداد عدد 3 كراسات شروط تتعلق الأولى بأشغال تهيئة مكان حفظ الأرشيف والثانية بالمهمة الأساسية ألا وهي مشروع جرد وتنظيم الأرشيف الإداري والفني للديوان الوطني للمناجم وفقا للقوانين وللتراتيب الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 95 المؤرخ في 2 اوت 1988 والمتعلق بالأرشيف. أما كراس الشروط الثالث فيتعلق باقتناء تجهيزات الكترونية للمحافظة ولتأمين سلامة الأرشيف بصفة عامة وتأتي هذه المهمة في المرحلة الأخيرة من المشروع وبعد إنجاز المرحلتين الأولى والثانية.

وقد انتهى الديوان خلال سنة 2022 من عملية تهيئة محل حفظ الارشيف الوسيط طبقا للمواصفات الفنية الدولية، كما قام بفرز الأرشيف الموجود بكافة الفضاءات التابعة للديوان وتبويبه ضمن فهارس تضم كل أنواع الملفات والوثائق المكونة لها، علاوة على إعداد روزنامة حفظ الأرشيف، جداول مدد استبقاء الوثائق والملفات المشتركة والخاصة لجميع هياكل الديوان وحسب قواعد علمية.

هذا، وقد تم كذلك إعداد دليل إجراءات الأرشيف وهو عبارة عن دليل تطبيقي لكل أعوان الديوان في ميادين تنظيم الوثائق ابتداء من فضاءات العمل بالمكاتب.

4- مقترحات وتوصيات في مجال تدعيم عمل المكلف بالإنفاذ ونائبه، التكوين، التحسيس، تحديد الإشكاليات وذلك لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة :

في الوقت الحالي، وحتى يتسنى للديوان تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة

التطبيق الأمثل وبالتالي المساهمة في تكريس مبدأ حق النفاذ إلى المعلومة، وجب الأخذ بعين الاعتبار للحيثيات التالية:

- تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق باستقلالية هذه المهمة والقائمين عليها ومدى ارتباطها بالهيكل الأخرى على مستوى الهيكل التنظيمي لكل مؤسسة،
- تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بحماية المكلفين بالنفاذ ونوابهم،
- تخصيص دورات تكوينية بانتظام لتدعيم عمل المكلف بالنفاذ ونائبه وبالتالي تخصيص ميزانية إضافية لخلية النفاذ إلى المعلومة،
- الإسراع بتركيز المنظومة الإلكترونية للنفاذ إلى المعلومة على مستوى كل الهيكل التي تخضع للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

ف